

مساهمة المؤسسات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي خلال جائحة كورونا التجربة التركية

contribution of Islamic financial institutions to the promotion of financial inclusion during the Corona pandemic: the Turkish experience

بن عيني رحيمة

BENAINI Rahima

مخبر LEPPSE، المركز الجامعي مغنية (الجزائر)،

rahima.benaini@cumaghnia.dz

تاريخ النشر: 2023/04/01

تاريخ القبول: 2023/01/31

تاريخ الاستلام: 2022/07/10

ملخص:

يهدف هذا البحث إلى دراسة تقييم مدى تطور مؤشرات الشمول المالي في المؤسسات المالية الإسلامية في تركيا خلال جائحة كورونا المستجد، وذلك ابتداء من الربع الثاني لسنة 2020 لغاية الربع الأخير من سنة 2021. وقد استخدمنا في هذه الدراسة المنهج التحليلي لهذه المؤشرات. وأظهرت النتائج المقدرة أن الشمول المالي الإسلامي تطور تطوراً ملحوظاً إيجابياً مما يثبت المساهمة الفعالة للمؤسسات المالية الإسلامية في تعزيزه خصوصاً خلال جائحة كوفيد 19 حيث ارتفعت مؤشرات التزامه مع تواصل ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس خلال فترة الدراسة، ويرجع ذلك لبعد وصول الخدمات المالية الإسلامية إلى كافة المواطنين وعدم التزامهم بالقواعد الصحية خلال تلك الفترة. كلمات مفتاحية: الشمول المالي الإسلامي، جائحة كوفيد 19، المؤسسات المالية الإسلامية، التجربة التركية

تصنيفات JEL : G23 : G21 : I19.

المؤلف المرسل: بن عيني رحيمة، الإيميل: benainirahima2021@gmail.com

Abstract:

This research aims to study the assessment of the extent of the development of indicators of financial inclusion in Islamic financial institutions in Turkey

during the emerging Corona pandemic, that is, starting from the second quarter of the year 2020 until the last quarter of the year 2021. In this study, we used the analytical method for these indicators.

The estimated results showed that Islamic financial inclusion has developed significantly and positively, which proves the active contribution of Islamic financial institutions in its promotion, especially during the Covid-19 pandemic, where its indicators increased simultaneously with the continued increase in the number of cases of the virus during the study period. Adherence to health rules during that period.

Keywords: Islamic financial inclusion, corona pandemic, islamic financial institutions, the Turkish expérience.

JEL Classification Codes : G23;G21;I 19

1. مقدمة :

لقد حظي الشّمول المالي بأهمّية بالغة في السّنوات الأخيرة لدى صانعي السّياسات الاقتصادية والمنظمات الدّولية، خاصة بعد أزمة الرّكود لعام 2008 وما نتج عنها من خسائر، وتلتها أزمة فيروس كورونا التي كانت أكثر حدّة من سابقتها لما لها من آثار وخيمة على الاقتصاد من غلق جزئي وكلي للأنشطة الاقتصادية، نتيجة للإجراءات الاحترازية لمكافحة الوباء والتخفيف من نتائجها الوخيمة. وعليه فقد شهدت الدّول التي تبنت الشّمول المالي بمستويات أعلى من نظيراتها مما جعلها تتخطى تبعات الأزمة بخسائر أقل.

إنّ النّظام المالي والاقتصادي الإسلامي على دراية جيّدة بفكرة الشّمول المالي باعتبار أنّ النموذج الاقتصادي الإسلامي يقوم على مبادئ العدل والشفافية والمساواة وإقامة نظام اقتصادي واجتماعي مزدهر، ومنه برز مفهوم الشّمول المالي الإسلامي كأداة لاستقطاب الأشخاص غير

مشمولين من النظام المالي التقليدي، وذلك للإسهام الفعال للمؤسسات المالية الإسلامية في تبنيه واستخدامه في مواجهة الأزمات وتحقيق الرفاهية الاجتماعية.

1.1 إشكالية البحث:

على ضوء ما تقدم يمكن طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى ساهمت المؤسسات المالية الإسلامية بتركيا في تعزيز الشمول المالي خلال جائحة كورونا؟

2.1 فرضيات البحث:

للإجابة على إشكالية الدراسة تمت صياغة الفرضية الآتية: المؤسسات المالية الإسلامية لها دور في تعزيز الشمول المالي خلال أزمة كوفيد 19.

3.1 أهداف البحث:

يمكن تلخيص أهداف الدراسة فيما يلي: من خلال هذا البحث نهدف لتحليل أهم مؤشرات الشمول المالي بالمؤسسات المالية الإسلامية بتركيا خلال فترة كورونا.

4.1 أهمية البحث:

تكمن أهمية هذه الدراسة بتحليل مدى مساهمة المؤسسات المالية الإسلامية في تعزيز الشمول المالي بتركيا خلال فترة كورونا بمنهجية تحليلية احصائية للفترة Q2 2020-Q4 2021

5.1 منهج البحث والأدوات المستخدمة:

لمعالجة جوانب هذه الدراسة اعتمدنا على المنهج التحليلي من أجل معرفة مدى تطور مؤشرات الشمول المالي بالمؤسسات المالية الإسلامية في تركيا، وكذلك اعتمدنا على القراءة الاحصائية لمتغيرات النموذج.

6.1 هيكل البحث:

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع قمنا بتقسيم هذه الدراسة إلى محورين أساسيين هما: مفاهيم أساسية حول الشمول المالي الإسلامي والتقليدي، وتحليل واقع مساهمة المؤسسات المالية الإسلامية بتركيا في تطوير مؤشرات الشمول المالي خلال جائحة كوفيد 19.

7.1 الدراسات السابقة:

دراسة: Alghbari & Othman, 2021: «Islamic financial inclusion and relieving the COVID-19 impact through Zakat and Waqf»

حيث تهدف هذه الدراسة إلى اعتبار الشّمول المالي الإسلامي IFI من الاستراتيجيات المهمة في مواجهة تداعيات وباء كورونا من خلال أدوات الزكاة والوقف وتقديمهما في صيغ قروض حسنة وتمويل إسلامي، وقد اعتمدت هذه الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي بالاعتماد على جمع البيانات الثانوية ذات الصلة بموضوع البحث، وقد توصلت الدراسة إلى تقديم مقترح للاستفادة من أدوات الزكاة والوقف لتجاوز الجائحة ومحاولة القضاء على البطالة والفقر (Alaghbari, L. M. (2021, A., and Othman, A. H. A

دراسة : (2016) Mandira Sarma : «Measuring Financial Inclusion for Asian economies. In Financial Inclusion in Asia»

هدفت هذه الدراسة إلى اقتراح مؤشّر الشّمول المالي (IFI) وهو مقياس متعدّد الأبعاد للشّمول المالي سهل الحساب (IFI) وله حدود محدّدة جيّدا وخلصت الدراسة إلى أنّه يمكن استخدام (IFI) لقياس الشّمول المالي في نطاقات زمنية مختلفة وعلى مستويات مختلفة من التجميع الاقتصادي (القرية، المقاطعة، الولاية، وما يلي ذلك) ويمكن استخدامه من قبل صانعي السياسات برصد التّقدم المحرز في مبادلات (FI) ومن قبل المجتمع الأكاديمي للتحقيق في فرضيات مثيرة للاهتمام حول الترابط بين (FI) والدّخل وعدم المساواة وما إلى ذلك. (sarma, m., 2016)

دراسة Volker Ninhaus : «The future of Islamic finance after the Corona crisis» :

تهدف هذه الدراسة إلى تبيان أثر تغيّرات السلوك وتطورات السّوق في واقع المال والاقتصاد في ظل أزمة كورونا، حيث سيكون أثر هذه التغيّرات والتطورات على التّمول الإسلامي مختلفا عن تأثيرها على التّمول التقليدي، وبشكل خاص على قطاعي العقارات والأسهم المتوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية وعلى تمويل الأفراد في المصارف الإسلامية. وخلصت الدراسة إلى أنّ أزمة كورونا أبرزت أهمية مبدأ المشاركة في المخاطر، وعزّزت الدعوة إلى التوسّع في استخدام أدوات التّمول الاجتماعي الإسلامي مثل: الزكاة والقرض الحسن والوقف النّقدي والصّدقات للتخفيف من الفقر ودعم التماسك الاجتماعي. (Volker, N., 2020).

دراسة نادية جودت: «التّمول الإسلامي الرّقعي في ظل أزمة كورونا الفرص وتحديات والآفاق المستقبلية»

تهدف هذه الدراسة إلى رصد واقع وآفاق التّمول الإسلامي الرّقعي في ظل ما يواجهه العالم بسبب جائحة كورونا وما فرضته من تباعد اجتماعي، ممّا حفّز المؤسّسات المالية الإسلامية

للاستفادة من التقنيات الرقمية والتكنولوجيا وتبني التمويل الإسلامي الرقمي للحد من آثار الأزمة، حيث اعتمدت الدراسة على منهجين الوصفي والتحليلي لتلاؤمهما مع معطيات الدراسة، وتوصلت الدراسة أنّ من أهم المزايا التي يحققها التمويل الإسلامي الرقمي هو عنايته بجانب المسؤولية الاجتماعية وتحقيق الشمول المالي ممّا يسهم في تعميم المنتجات والخدمات المالية الإسلامية. ممّا يتطلّب من معنيين بقطاع التمويل الإسلامي تنسيق جيّد في سبيل تطوير حلول مبتكرة للتحديات ومخاطر التي يواجهها القطاع. (جودت نادية، (2022).

دراسة بلوافي: «تأثير تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد على صناعة التمويل الإسلامي»
أظهرت الدراسة أنّ صناعة التمويل الإسلامي شهدت نوعاً من الاستقرار وعدم التأثير الكبير في المرحلة الأولى من تفشي الفيروس، إلّا أنّها في المراحل القادمة قد تشهد تأثيراً كبيراً في حالة طال أمد الجائحة، حيث اعتمدت الدراسة على منهجين الوصفي والتحليلي لتلاؤمهما مع معطيات، وخلصت الدراسة إلى اظهار أهمية التطورات التقنية كونها الوسيلة الرئيسية للتواصل مع العملاء في زمن تفشي الفيروس بدلاً من الاتصال الشخصي، الجدير بالذكر أنّ الدراسة تمّت بناءً على معطيات غطت الأربعة الأشهر الأولى من عمر الجائحة. (8. بلوافي أحمد 1 مهدي. ، 2020)

دراسة أحمد عبد العليم العجمي: دور جائحة كورونا في تعزيز الشمول المالي في مصر
هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مفهوم الشمول المالي وأهدافه وأبعاده، وخطة الحكومة للشمول المالي من خلال استراتيجية مصر 2020 وإبراز أهم الإجراءات التي اتخذتها قبل الجائحة وبعدها، حيث اعتمدت الدراسة على منهجين الوصفي والتحليلي لتلاؤمهما مع معطيات الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أنّه على الرغم من الإجراءات التي اتخذت في سبيل تحقيق الشمول المالي في مصر إلّا أنّه تبين الحاجة إلى التوسع في نشر ثقافة الشمول المالي وأهمية السداد والدفع الإلكتروني، ودمج أكبر قدر ممكن من الشركات الصغيرة ومتناهية الصغر خارج الإطار الرسمي في منظومة الشمول المالي. (العجمي أحمد عبد العليم، (2021)).

2. مفاهيم أساسية حول الشمول المالي التقليدي والشمول المالي الإسلامي

سنتطرق إلى مفاهيم حول الشمول المالي الإسلامي

1.2 مفاهيم أساسية حول الشمول المالي :

1.1.2 نشأة الشمول المالي:

ترجع فكرة الشمول المالي إلى بداية القرن التاسع عشر (19ق)، عندما نشأت الحركة التعاونية في الهند عام 1904، ضدّ وكالات الاقراض غير المؤسسية في شكل مقرضين ماليين كانوا يتقاضون فائدة باهظة من الفلاحين الفقراء، وبالتالي قد تمّ استبعاد الفقراء من المصدر الرسمي للخدمات المصرفية وما صاحبه من استغلال المقرضين المحليين؛ مما تطلّب ظهور نظام مالي شامل، وسدّ الفجوة بين المناطق الحضرية والريفية في تسهيل الخدمات المصرفية.

وقد اكتسب الدمج المالي أهمية كبيرة في محاولته للتركيز على المناطق الريفية، حيث قام بنك الاحتياط الهندي بتحرير قواعد ترخيص الفروع عام 1965 وبعدها تمّ تأمين 14 بنكاً تجاريّاً رئيسيّاً في أنحاء الهند خلال سنة 1969، وتقديم مخططات للبنوك الرائدة، وهذا ما ساعد في فتح عدد من الفروع وفي كافة المناطق لتقليل الاستبعاد الجغرافي؛ الذي يحرم الناس من الخدمات المصرفية الأساسية.

ويرجع ظهور مصطلح الشمول المالي إلى عام 1993 من خلال دراسة عن الخدمات المالية في جنوب شرق إنجلترا، حيث تمّ فيها تناول أثر إغلاق فرع أحد البنوك على وصول سكان المنطقة فعليّاً.

وفي عام 1999 استخدم مصطلح الشمول المالي لأول مرة بشكل أوسع لوصف محدّدات وصول الأفراد إلى الخدمات المالية المتوافرة، وتتعدّد المصطلحات المتعلّقة بالشمول المالي نتيجة تعدّد المفاهيم المختلفة باختلاف المدارس (نهلة أبو العز، 2021، صفحة 347).

2.1.2 مفهوم الشمول المالي:

يشير الشمول المالي ضمناً إلى جميع المبادرات التي تسهّل من عملية استخدام الخدمات المالية الرسمية وبتكلفة منخفضة خاصّة لذوي الدّخل المنخفض، حيث كان ينظر له على أنه أداة ديناميكية دورها تحقيق الاستقرار الاقتصادي والمالي ودفع عجلة النمو انطلاقاً من زيادة الانفاق الاستثماري وبالتالي ارتفاع الانفاق الاستهلاكي إلى جانب توليد فرص العمل والحدّ من الفقر وبالتالي المساواة في الدّخل للبلدان النامية والمتقدمة.

أ- **التعريف الأول:** وفقا لتقرير الأمم المتحدة، يقصد بالشمول المالي التوفير المستدام للخدمات المالية ميسورة التكلفة والتي تدخل الفقراء أو ذوي الدخل المنخفض في الاقتصاد الرسمي (peterson,K, 2018, p. 330).

ب- **التعريف الثاني:** حسب المجموعة العشرين (G20) والتحالف العالمي للشمول المالي (AFI): فيعرّف أنه: نفاذ كافة فئات المجتمع نحو الخدمات والمنتجات التي تتناسب مع احتياجاتهم، بحيث تقدّم لهم تلك الخدمات بشكل عادل وشفاف وبتكاليف معقولة.

ج- **التعريف الثالث:** بالنسبة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) والشبكة الدولية للتثقيف المالي (INFE) المنبثقة عنها: الشمول المالي عملية من خلالها يتم تعزيز النفاذ إلى مجموعة واسعة من الخدمات والمنتجات المالية الرسمية والمراقبة بالوقت والسعر المعقولين وبالشكل المناسب (يسر برنيه، رامي عبيد، حبيب عطية، 2019، الصفحات 1-2).

واعتمادا على ما جاء في الدراسات السابقة يمكن القول بأن الشمول المالي يعكس مدى إمكانية الأفراد والمؤسسات باختلاف مستوياتها الاجتماعية ومناطقها الجغرافية، في الحصول على ما يحتاجونه من خدمات ومنتجات مالية من خلال قنوات شرعية (المصارف والبنوك)، في الوقت المناسب وبالتكلفة المعقولة التي تتماشى مع استطاعتهم، مما يؤدي إلى دمجهم في القطاع المالي الرسمي، والاستفادة من مواردهم المالية وأفادتهم بها في نفس الوقت. بما يضمن عدم لجوء الأغلبية للوسائل غير الرسمية التي لا تخضع لأية رقابة وإشراف، والتي من الممكن أن تعرضهم لحالات نصب أو تفرض عليهم رسوما مبالغ فيها.

3.1.2 أهمية وأهداف الشمول المالي:

تنبع أهمية الشمول المالي من أهميته الاقتصادية والاجتماعية بصورة عامة والذي يسعى إلى تقديم العديد من الخدمات التي تخدم المستفيدين منها.

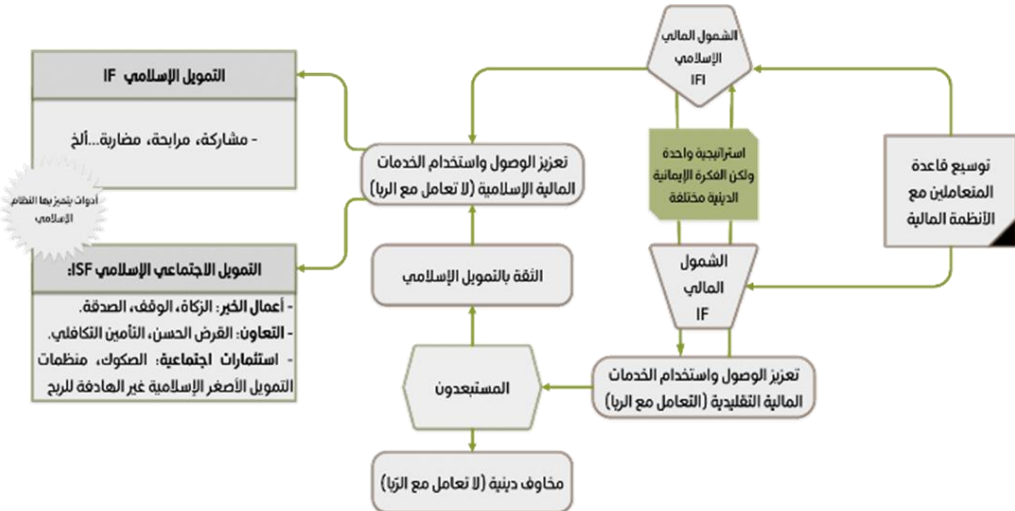
- أ- **أهمية الشمول المالي:** تبرز أهمية الشمول المالي في عدة نقاط ومحاور نذكر منها؛ ما يلي:
- أثبتت الدراسات وجود علاقة وثيقة بين الشمول المالي والاستقرار المالي والنمو الاقتصادي. مثال؛ إتاحة التمويل للشركات الصغيرة والمتوسطة يعمل على دعم النمو الاقتصادي؛

- يؤثر الشمول المالي على الجانب الاجتماعي من حيث الاهتمام الأكبر بالفقراء ومحدودي الدخل مع إيلاء اهتمام خاص للمرأة، والوصول إلى الأفراد والمشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر؛
 - تحقيق المصلحة العامة التي تتعلق بخلق فرص عمل مما يساهم في تحقيق النمو الاقتصادي وبالتالي خفض معدلات الفقر، وتحسين توزيع الدخل، ورفع مستوى المعيشة؛
 - توفير الخدمات المالية بطرق سهلة وبسيطة وبأقل التكاليف مثل؛ الدفع عن طريق الهاتف المحمول.
 - ب- أهداف الشمول المالي: يمكن تحديد أهم أهداف الشمول المالي؛ في النقاط التالية (رفيقة صباغ، غرزي سليمة، 2020، صفحة 517):
 - تعزيز وصول واستخدام كافة فئات المجتمع إلى الخدمات والمنتجات المالية، وذلك من خلال توحيد جهود كافة الجهات المشاركة لتعريف المواطنين بأهمية الخدمات المالية وكيفية الحصول عليها، والاستفادة منها لتحسين ظروفهم الاجتماعية والاقتصادية، وتحقيق الاستقرار المالي والاجتماعي؛
 - نشر الوعي والتثقيف المالي بالطرق المثلى من خلال تعاون كافة الأطراف المشاركة بالاستراتيجية؛
 - تعزيز وحماية حقوق مستهلكي الخدمات المالية من خلال إعداد السياسات والتعليمات بالخصوص وتعريف المتعاملين مع المؤسسات المالية الحاليين والمحتملين بحقوقهم وواجباتهم؛
 - تسهيل الوصول إلى مصادر التمويل بهدف تحسين الظروف المعيشية للمواطنين.
- 2.2 مفهوم الشمول المالي الإسلامي (الشمول المالي بالمؤسسات المالية الإسلامية):
- يعرّف بأنّه منهج شمولي تشجيعي دائم لجميع فئات المجتمع لتعزيز الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الإسلامية البعيدة عن الربا بتكلفة مناسبة وجودة عالية، واستخدامها، والسعي إلى شمول الفئات المستبعدة من النظام التقليدي، لأسباب دينية وغيرها، وتعزيز الوصول إلى خدمات التمويل الاجتماعي الإسلامي Islamic social finance من الزكاة والوقف، وتمويل أصغر

وصكوك وغيرها، وذلك في التنمية الاقتصادية، ومواجهة الأزمات، وتحقيق الرفاهية الاجتماعية للجميع (Alaghbari, L. M. A., and Othman, A. H. A, 2021, p 4-5)

والشكل التالي يوضح الفرق بين الشمول المالي الإسلامي ونظيره التقليدي.

الشكل 1: الشمول المالي الإسلامي IFI ونظيره التقليدي



المصدر: Alaghbari & Othman, 2021, p. 4

3. التجربة التركية في تحقيق الشمول المالي

1.3 تطور الشمول المالي في تركيا:

لقد تطور الشمول المالي في تركيا بسرعة كبيرة جدا وقد اعتمدت تبنيه العديد من البنوك سواء التقليدية أو الإسلامية بالدولة التركية، فوفقاً ل أوز سوك (Özşuca, E. A, 2019) الذي قدّم دراسةً تحليليةً لتجربة تركيا في تحقيق الشمول المالي الذي اعتمد في تحليله على بيانات مؤشر البنك الدولي العالمي أفادت أن نسبة السكان البالغين الأتراك الذين لديهم حساب في المؤسسة المالية الرسمية تبلغ 68 بالمائة خلال عام 2017، بينما تم تحقيق هذا الرقم عند 58 و 57 بالمائة في عام 2011 و 2014 على التوالي. وقد وصل الى 73% في سنة 2021، وهذا يجعلها دولة رائدة في تحفيز الشمول المالي من خلال التطور الملحوظ من سنة 2011 لغاية 2021. وب²لك نلاحظ تحسنا ملحوظا بلغ 15 نقطة مئوية في حصة ملكية الحسابات بين عامي 2011 و 2021. علاوة على ذلك، أطلقت الحكومة التركية استراتيجيتها الوطنية للشمول المالي في عام 2014 لمعالجة فجوات الشمول المالي، وتعزيز استخدام التمويل الرسمي، كما جاء في تحليل أوزسوك (Özşuca, 2019).

إنّ التجربة التركية في تحقيق الشمول المالي تبدو واضحة في مؤشرات تبناها البنك الدولي، حيث أن تطور الشمول المالي ملحوظ بشكل خاص خلال آخر خمس سنوات في الزيادة في نسبة الأفراد الذين لديهم حساب أموال عبر الهاتف المحمول. على وجه التحديد، ارتفعت نسبة المستجيبين الذين أعلنوا عن امتلاكهم لحسابات الأموال عبر الهاتف المحمول من 1% في عام 2014 إلى 19% في عام 2017 وإلى 34% في سنة 2021، وهذا ليس مفاجئاً بالنظر إلى الابتكارات المتزايدة باستمرار في التكنولوجيا المالية التي تؤدي إلى استخدام أكثر شيوعاً للخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول. إذ تعد أرقام تركيا المتعلقة بحسابات الأموال عبر الهاتف المحمول أعلى بشكل لافت للنظر من الاتجاه العالمي، مما يسلط الضوء على إمكانات الخدمات المصرفية عبر الهاتف المحمول في تعزيز مستوى أكبر من الشمول المالي في تركيا (Özşuca, 2019).

فيما يتعلق بالادخار، فإن 42% من الأفراد ادخروا في 2017، بينما في عام 2014، 44% فعلوا ذلك. في هذه الحالة، سجلت تركيا درجات أقل من متوسطات الاقتصادات العالمية وذات الدخل المتوسط الأعلى، والتي تم تحقيقها بنسبة 48% و 46% على التوالي. لكن هذه النسبة ارتفعت سنة 2021 إلى 56%.

وبالانتقال إلى حصة الائتمان، ارتفعت نسبة الأفراد الذين اقترضوا الأموال لسنة 2017 من 50% إلى 66% بين عامي 2014 و 2017. وإلى 60% في سنة 2021، فمعدلات الاقتراض في تركيا أعلى بكثير من تلك التي لوحظت في اقتصادات العالم وذات الدخل المتوسط الأعلى، حيث بلغ متوسط نسبة الذين أفادوا عن الاقتراض في السنوات الماضية 47% في العالم و 44% في مجموعة البلدان ذات الدخل المتوسط الأعلى.

وتشير معطيات البنك الدولي (The World Bank 2021) السابقة والصادرة عن تقرير الشمول المالي العالمي أن تركيا قد قطعت شوطاً كبيراً في تحقيق الشمول المالي بشكل جيد ومتطور. 2.3 تطور مؤشرات الشمول المالي بالمؤسسات المالية الإسلامية بتركيا:

إن تركيا لديها نظام مصرفي مزدوج (تقليدي وإسلامي)، فقد نجحت هي الأخرى في تحقيق الشمول المالي بمؤسساتها المالية الإسلامية. فمن خلال التركيز على القطاع المصرفي الإسلامي، فقد تطور بشكل ملحوظ جداً حسب ما ورد في الورقة البحثية لكل من لدهم ومكيديش (Ledhem, M. and Mekidiche, M, 2021) حول تجربة تركيا في التمويل الإسلامي ومدى إسهامها في النمو الاقتصادي، فقد بلغ نصيب البنوك المركزية التركية في سوق التمويل الإسلامي العالمي 2.9% في

عام 2016. وفي الآونة الأخيرة، نمت المصرفية الإسلامية التركية بسرعة، مسجلة صافي ربح بنسبة 16٪ من 2.4 مليار ليرة تركية (278.06 مليون دولار أمريكي) في عام 2019 إلى 3.7 مليار ليرة تركية. (428.68 مليون دولار أمريكي) في عام 2020. إذ يُترجم النمو السريع للخدمات المصرفية الإسلامية في تركيا إلى زيادة إجمالي الأصول المتراكمة البالغة 437.1 مليار ليرة تركية (50.64 مليار دولار أمريكي). في عام 2020 مقارنة بـ 284.5 مليار ليرة تركية 32.96 مليار دولار أمريكي في عام 2019. نتيجة لذلك، احتلت تركيا المرتبة السابعة بين الدول التي تمتلك أعلى أصول مصرفية إسلامية، بحصة عالمية بلغت 2.6٪ وحصة مصرفية محلية 7.1٪ في الربع الثالث 2019. في حين بلغت نسبة دمج البنوك الإسلامية في القطاع المصرفي الكلي بتركيا 7.1٪ في أكتوبر 2020، فإن استراتيجية المصرفية الإسلامية في تركيا (2021-2025) هي تحقيق حصة سوقية تبلغ 15٪ بحلول عام 2025. تتم ممارسة التمويل الإسلامي في تركيا في إطار ست (06) مؤسسات مالية إسلامية (مشاركة)، وهي Ziraat Katilim، Türkiye Finans، و Kuveyt Türk، Albaraka Türk، و Participation Bank، و Vakif Katilim، و Emlak Katilim. وقد استمر التمويل الإسلامي في تركيا في النمو في عام 2020، ودعم الاقتصاد الحقيقي التركي بمبلغ إجمالي قدره 240 مليار ليرة تركية (27.8 مليار دولار أمريكي) وهو ما يمثل نموًا في التمويل بنسبة 60.7٪ مقارنة بعام 2019. إن تقرير مجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB, 2021) يبين تطور الشمول المالي للمؤسسات المالية الإسلامية خلال فترة الدراسة الذي يبدو جليا في الجدول (1)، حيث ارتفع عدد الصرافات الآلية التابعة للمؤسسات المالية الإسلامية من 2195 خلال الفصل الثاني لسنة 2020 ليبلغ 2339 صراف آلي خلال الفصل الأخير لسنة 2021 بزيادة قدرها 144 صراف آلي خلال سنة ونصف فقط. أما عدد الموظفين في المؤسسات المالية الإسلامية، فقد ارتفع من 16200 خلال الفصل الثاني لسنة 2020 ليبلغ 17236 موظف، حيث تم توظيف 1036 موظف خلال سنة ونصف فقط مما يدل على اتساع شبكة المؤسسات المالية الإسلامية في تركيا. في حين أن عدد فروع المؤسسات المالية الإسلامية، فقد ارتفع من 1185 خلال الفصل الثاني لسنة 2020 ليبلغ 1293 فرع بزيادة قدرها 108 فرع خلال سنة ونصف فقط.

وهذا يدل على زيادة عملاء المؤسسات المالية الإسلامية من جهة، ومن جهة أخرى يدل على اتساع الخدمات المالية الإسلامية وبالتالي اتساع الشمول المالي الإسلامي خلال الفترة المدروسة من بداية انتشار جائحة كورونا في تركيا.

الجدول 1: تطور الشمول المالي للمؤسسات المالية (الشمول المالي الإسلامي) في تركيا

عدد الفروع	عدد الموظفين	عدد الصرافات الآلية	الفصول
1185	16200	2195	2020Q2
1191	16393	2197	2020Q3
1217	16701	2237	2020Q4
1250	16848	2293	2021Q1
1264	17095	2337	2021Q2
1276	17181	2320	2021Q3
1293	17236	2339	2021Q4

المصدر: مجلس الخدمات المالية الإسلامي (IFSB)

4. تحليل تطور متغيرات الدراسة

1.4 العينة والمتغيرات الإحصائية للدراسة:

اشتملت هذه الدراسة على عينة قوية في تحقيق الشمول المالي الإسلامي، حيث تضمنت المؤسسات المالية الإسلامية (التشاركية) بما جاءت به دراسة (Ledhem, M. A., and Mekidiche, M, 2021) والتي تبرز تجربة التمويل الإسلامي في تركيا والتي حققت توسعا كبيرا في التمويل الإسلامي بداية من سنة 2014 لغاية سنة 2021. وقد تم جمع البيانات المتعلقة بمؤشرات الشمول المالي من قاعدة البيانات لمجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB) (انظر الجدول (2) ، أما البيانات المتعلقة بفيروس كورونا المستجد فقد تم استخراجها من منظمة الصحة العالمية (World Health Organization، 2020) وذلك للفترة الممتدة من الفصل الثاني من عام 2020 إلى الفصل الأخير من عام 2021 (2021Q4 – 2020Q2).

الجدول 2: المؤسسات المالية الإسلامية لعينة الدراسة

الدولة	المؤسسات المالية الإسلامية
تركيا	1. <u>Albaraka Turk</u>
	2. <u>Kuveyr Turk</u>
	3. <u>Vakif Katilim</u>
	4. <u>Ziraat Katilim</u>
	5. <u>Emlak Katilim</u>
	6. <u>Turkiye Finans</u>

المصدر: (Ledhem & Mekidiche, 2021)

الجدول 3: تطور مؤشرات الشمول المالي للمؤسسات المالية الإسلامية مع تطور عدد الاصابات

بجائحة كورونا في تركيا

Quarter	cov19	ATMs	EMP	BRANCHES
2020Q2	173036	2195	16200	1185
2020Q3	113419	2197	16393	1191
2020Q4	638887	2237	16701	1217
2021Q1	1073376	2293	16848	1250
2021Q2	2491155	2337	17095	1264
2021Q3	1300878	2320	17181	1276
2021Q4	2388992	2339	17236	1293

المصدر: منظمة الصحة العالمية (World Health Organization) ومجلس الخدمات المالية الإسلامية (IFSB)

حيث أن:

BRANCHES: عدد الفروع البنكية

EMP: عدد الموظفين.

ATMs: عدد الصرافات الآلية.

cov19: عدد حالات الإصابة بكورونا.

من خلال هذا العنصر سوف نتطرق إلى تحليل تطور متغيرات الدراسة وذلك على النحو

التالي:

2.4 تطور جائحة كورونا في تركيا مع كل مؤشر من مؤشرات الشمول المالي للمؤسسات المالية الإسلامية:

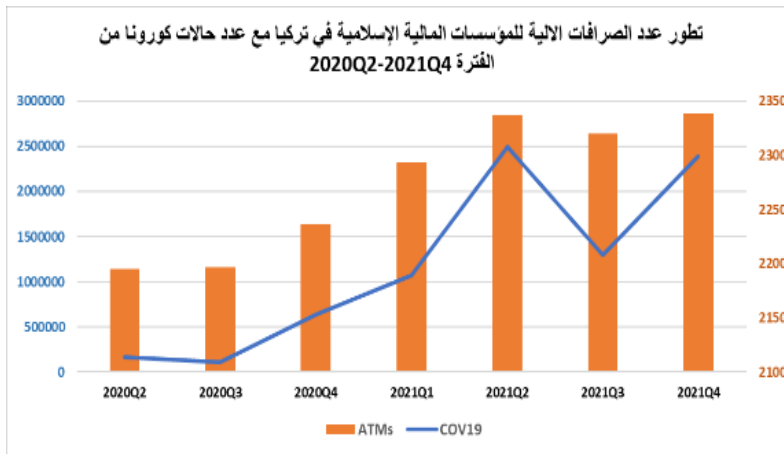
(كوفيد19) جائحة عالمية انطلقت شرارتها من الصين في القطاع الصحي، ثم امتدّ ليهيها إلى الاقتصاد العالمي، ليصبح تحدّيًا عالميًا مع معدّل الانتشار الكبير الذي أودى بحياة كثيرين، وأدى إلى عواقب مدمّرة في النواحي كلها، ولاسيما الاقتصادية والاجتماعية. فقد ضربت الأزمة بشدّة عناصر التنمية البشرية، الدّخل، والصّحة والتّعليم، من دون احتساب التأثيرات غير المباشرة الأقل وضوحا بما فيها ازدياد العنف القائم على النّوع الاجتماعي، فمن خلال الشّمول المالي الإسلامي وأدواته التي تدعم التنمية المستدامة من خلال تطويرها واستخدامها بشفافية ومسؤولية

وكفاءة من أسباب التخفيف من تداعيات جائحة (كوفيد19) التي تهدد المكاسب التي تحققت في مجالي الصحة والتعليم خلال العقد الماضي (Alghbari & Othman, 2021)

نظرا لعدم توفر بيانات الكثير من مؤشرات الشمول المالي من مقارنة سارما (Sarma, 2016, 2008) التي يقيس بها الشمول المالي، فقد سلط بحثنا الضوء على متغيرين فقط من مقارنة سارما وكذا الدراسات السابقة التي تضمنت محددات الشمول المالي وذلك على حسب ما توفر البيانات من قاعدة مجلس الخدمات المالية الإسلامي، وهذان المتغيران هما (الصرافات الآلية، عدد الفروع) في تركيا ، أما متغير عدد الموظفين داخل المؤسسات المالية الإسلامية فقد تم استخدامه بناءً على الدراسات السابقة كما يوضحه الجدول (3) وبالتالي، فتطور جائحة كورونا في تركيا مع كل مؤشر من مؤشرات الشمول المالي الإسلامي مبين في الأشكال التالية:

3.4 تطور مؤشر عدد الصرافات الآلية للمؤسسات المالية الإسلامية في تركيا مع عدد حالات كورونا من الفترة (2020Q2-2021Q4):

الشكل 2 : تطور عدد الصرافات الآلية للمؤسسات المالية الإسلامية في تركيا مع عدد حالات كورونا من من الفترة (2020Q2-2021Q4)



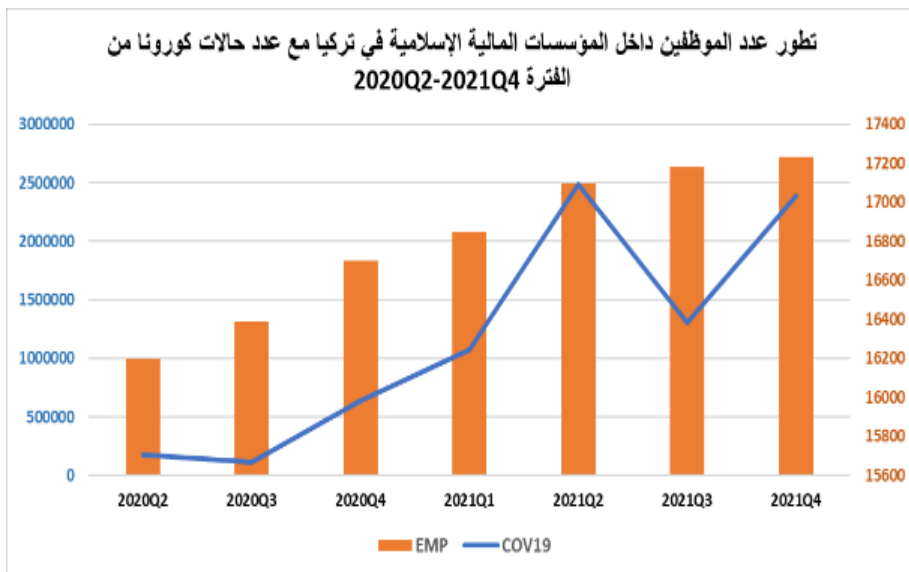
المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل 2 أن عدد الصرافات الآلية شهد ارتفاعا ملحوظا خلال فترة الدراسة فقد ارتفع من 2195 صراف آلي في بداية الجائحة Q2 2020 إلى 2339 صراف آلي في نهاية

فترة الدراسة Q4 2021 وهذا ما يدل على الجهود المبذولة من طرف المؤسسات المالية الإسلامية في زيادة عدد الصرافات الآلية محاولة بذلك تقرب خدماتها المالية من عملائها قدر الامكان وحتى تخفف عنهم عناء التنقل والمجازفة بانتقال العدوى. لكن رغم ذلك بقي عدد الاصابات مرتفعاً نظراً لاعتبارات صحية أخرى.

4.4 تطور مؤشر عدد الموظفين داخل المؤسسات المالية الإسلامية في تركيا مع عدد حالات كورونا من الفترة (2020Q2-2021Q4):

الشكل 3: تطور عدد الموظفين بالمؤسسات المالية الإسلامية في تركيا مع عدد حالات كورونا

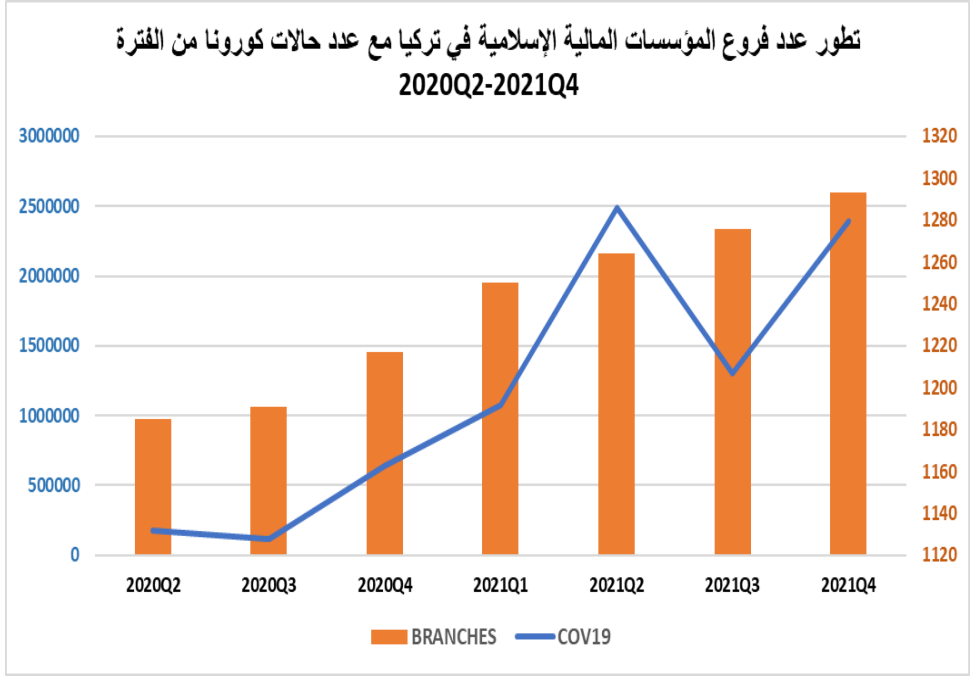


المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل (3) أن إصابات كورونا ارتفعت بداية من الربع الثاني لسنة 2020، وتزامن مع ذلك ارتفاع في عدد الموظفين في المؤسسات المالية الإسلامية من 16200 موظف وهذا يعود لاستراتيجية المؤسسات المالية الإسلامية في تعزيز وتسويق خدماتها عبر التراب التركي وصولاً الى الربع الثالث لسنة 2021 ب 17181 موظف، في حين شهد عدد الاصابات انخفاضاً وزاد معها عدد موظفي المؤسسات المالية الإسلامية مما يؤكد فرضية البحث أن المؤسسات حاولت تعزيز الشمول المالي خلال فترة الجائحة، ليستمر عدد موظفي المؤسسات المالية الإسلامية في الارتفاع الى غاية 17236 موظف مع ارتفاع في حالات كورونا خلال الربع الأخير من سنة 2021.

5.4 تطور عدد فروع المؤسسات المالية الإسلامية في تركيا مع عدد حالات كورونا من الفترة (2020Q2-2021Q4):

الشكل 4 : تطور عدد فروع المؤسسات المالية الإسلامية في تركيا مع عدد حالات كورونا



المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

نلاحظ من خلال الشكل أن إصابات كورونا ارتفعت بداية من الربع الثاني لسنة 2020، وتزامن مع ذلك ارتفاع مستمر في عدد فروع المؤسسات المالية الإسلامية خلال فترة الدراسة فقد ارتفع من 1185 فرع في بداية الجائحة Q2 2020 الى 1293 فرع في نهاية فترة الدراسة Q4 2021 وهذا ما يدل على الجهود المبذولة من طرف المؤسسات المالية الإسلامية في زيادة عدد فروع بنوكها الإسلامية عبر التراب التركي محاولة بذلك تقريب خدماتها المالية من عملائها قدر الامكان وحتى تخفف عنهم عناء التنقل والمجازفة بانتقال العدوى. لكن رغم ذلك بقي عدد الاصابات مرتفعاً.

6.4 دراسة احصائية لمتغيرات الدراسة:

الجدول 4 : ملخص إحصائي للمتغيرات التجريبية

BRANCHES	EMP	ATMs	COV19	Summary
1239.429	16807.71	2274.000	1168535.	الوسط الحسابي
1250.000	16848.00	2293.000	1073376.	المنوال
1293.000	17236.00	2339.000	2491155.	أعلى قيمة
1185.000	16200.00	2195.000	113419.0	أقل قيمة
42.29601	399.9207	63.52165	970414.3	الانحراف المعياري
0.673394	0.667517	0.860262	0.672754	إحصاءة Jarque-Bera
0.714125	0.716227	0.650424	0.714354	Probability
7	7	7	7	الملاحظات

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على مخرجات برنامج Eviews 10

أظهر الجدول 4 أن عينة البحث في تركيا تحتوي على إجمالي الإصابات اليومية لكورونا (COV19) خلال كل فصل بمتوسط 1168535 إصابة بقيمة قصوى تبلغ 2491155 إصابة وانحراف معياري 970414.3. أما بالنسبة لمؤشرات الشمول المالي الإسلامي، فمؤشر عدد الصرافات الآلية (ATMs) يبلغ متوسطها 7920.139 صراف آلي وانحراف معياري 9431.986 وأقصى قيمة لها 23159.55 صراف آلي . أما مؤشر عدد الفروع للمؤسسات المالية الإسلامية في تركيا، فقد تحدد بمعدل 1239 وانحراف معياري 42.29601 بينما القيمة القصوى تساوي 1293.000 فرع. في حين أن مؤشر عدد الموظفين قد بلغ بمتوسط حسابي قدره 1680 موظف وانحراف معياري 399.9207 وقيمة قصوى تبلغ 17236.00 موظف. أما التوزيع الطبيعي للبيانات، فحسب احتمال إحصاءة Jarque-Bera ، فكلها غير معنوي إحصائيا عند 5%، مما يدل على أن البيانات تتوزع توزيعا طبيعيا.

5. خاتمة

حاولت دراستنا تحليل واقع الشمول المالي بالمؤسسات المالية الإسلامية خلال جائحة كورونا بتركيا وذلك بدراسة تطور مؤشرات الشمول المالي بعينة من المؤسسات المالية الإسلامية التركية خلال الفترة الممتدة من الربع الثاني لسنة 2020 إلى غاية الربع الأخير من سنة 2021 حيث خلصت

أن الشمول المالي الإسلامي تطور خلال جائحة كورونا رغم ارتفاع نسبها خلال الفترة في تركيا، وكانت مؤشرات جيدة.

وقد توصلت الدراسة إلى مجموعة من النتائج، والتي مكنتنا من نفي أو إثبات صحة الفرضية الموضوعية وفيما يلي تلخيص لهذه النتائج:

بينت النتائج المقدرة أن المؤسسات المالية الإسلامية ساهمت مساهمة فعالة في تعزيز الشمول المالي بتركيا خلال فترة الدراسة التي هي جائحة كوفيد 19 وذلك بارتفاع وتطور كل مؤشرات الشمول الإسلامي لهذه المؤسسات، وهذا ما يثبت صحة فرضية الدراسة إلا أنها لم تخفف من ارتفاع حالات الإصابة بالفيروس وذلك لعدة أسباب تضاف لعامل عدم كفاية عدد فروع المؤسسات المالية الإسلامية في نطاق العملاء أو عدم كفاية جودة الخدمات المالية الإسلامية سواء الرقمية أو التقليدية من خلال صيغ التمويل الإسلامي. وهي عدم احترام شروط الوقاية والتلقيح ضد الوباء.

وفي ضوء النتائج المتوصل إليها يمكن اقتراح ما يلي:

- ضرورة إنشاء مؤسسات مالية إسلامية أكثر تحقق الشمول المالي الإسلامي خاصة في الدول التي بها شريحة اجتماعية كبيرة من الذين يعتقدون الدين الإسلامي وذلك بالتوسع في شكل توفير فروع وصرافات آلية تصل لأكثر عدد ممكن من العملاء.
- العمل على تفعيل دور الشمول المالي وخاصة في المؤسسات المالية الإسلامية التي لازالت في وضع تنافسي بحصة سوقية هامشية مقارنة بحصة المؤسسات المالية التقليدية، ويكون ذلك من خلال استحداث صيغ تمويل تتماشى والتكنولوجيا المالية الرقمية (Fintech) وتحافظ على صبغة الشرعية الإسلامية (التوافق مع مبادئ - مقاصد - الشريعة الإسلامية)

6. قائمة المراجع

1.6 المراجع باللغة العربية:

- العجوي أحمد عبد العليم. (2021), april). دور جائحة كورونا في تعزيز الشمول المالي في مصر. مجلة. مصر. المعاصرة. 9-64. 112(2),

doi:https://doi.org/10.21608/espesl.2021.219234

- العرش رشا عوني عبدالله. (2021). دور الشمول المالي في أزمة فيروس كورونا على الاقتصاد المصري. المؤتمر العلمي الخامس بعنوان: أثر أزمة كورونا على الاقتصاد القومي-1, pp. 41, 43. مصر: كلية التجارة doi:https://doi.org/10.21608/caf.2021.166216
- بلوافي أحمد مهدي ., (2020). جويلية. (تأثير تفشي جائحة فيروس كورونا المستجد على صناعة التمويل الإسلامي . .مجلة بيت المشورة.(13) ,
- جودت نادية .((2022)). التمويل الإسلامي الرقعي في ظل أزمة كورونا الفرص وتحديات والآفاق المستقبلية. المجلة الأردنية في الدراسات الإسلامية.(11). 18.
- رفيقة صباغ ، غرزي سليمة .(2020). دراسة حول الشمول المالي في الدول العربية .مجلة دراسات اقتصادية.(10) 21 ,
- نهلة أبو العز .(2021). أثر تطبيق تكنولوجيا الرقمنة المالية على الشمول المالي في القطاع المصرفي بالدول الافريقية.10 .
- يسر برنيه، رامي عبيد ، حبيب عطية .(2019). الشمول المالي في الدول العربية (الجهود والسياسات .صندوق النقد العربي وأمانة مجلس محافظي المصارف المركزية ومؤسسات النقد العربي.

2.6 المراجع باللغات الأجنبية:

- Volker, N. (2020). The future of Islamic finance after the Corona crisis. Bait Al-Mashura Journal, 13, 162-196.
- Alaghbari, L. M. A., and Othman, A. H. A. (2021). Islamic Financial Inclusion and relieving the COVID-19 impact through Zakat and Waqf. International Journal of Al-Turath In Islamic Wealth and Finance, 2(2), 1–25.
- IFSB. (2021). Islamic Financial Services Board IFSB. تم الاسترداد من <https://www.ifsb.org>.
- Ledhem, M. A., and Mekidiche, M. (2022). Islamic finance and economic growth: The Turkish experiment,. . ISRA International Journal of Islamic Finance, 14(01), 4-19. doi:https://doi.org/10.1108/IJIF-12-2020-0255

- Özşuca, E. A. (2019). Financial Inclusion in Turkey: Evidence from Individual Level Data, 74(4), 1377–1400. Consulté le 04 15, 2022, sur Ankara Üniversitesi SBF Dergisi: doi:<https://doi.org/10.33630/ausbf.614032>
- peterson,K. (2018, mars 17). Impact of digital finance on financial inclusion and stability. (Borsa Istanbul Review, Éd.) 18(04), pp. 329-340. doi:<https://doi.org/10.1016/j.bir.2017.12.003>
- sarma, m. (2016). . Measuring Financial Inclusion for Asian economies. In Financial Inclusion in Asia.. Palgrave Macmillan, 3-34. doi:<https://doi.org/10.1057/978-1-137-58337-6>
- World Health Organization. (2020). Mental health and psychosocial considerations during the COVID-19 outbreak. World Health Organization.